

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، داود طويلة، باسم المبيضين

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام.

جهة التمييز : القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى الجنائية رقم (٢٠١٤/٦٥٦) الصادر وجاهياً بحق المميز بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ القاضي بإعدام المميز وبسبب إسقاط الحق الشخصي مما اعتبرته المحكمة من الأسباب المخففة استبدال عقوبة الإعدام لتصبح وضع المميز بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات محسوبة له مدة التوقيف. وتتخلص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما ذهلت عن طلب المميز بتغيير تكييف الجرم من القتل العمد إلى القتل القصد وإعمال نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات على اعتبار أن المجني عليها قد أتت فعلاً غير محق وعلى جانب من الخطورة أوجد المميز بحالة من الهيجان وثورة الغضب وأقدم على الفعل وهو تحت تأثير سورة الغضب.

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما طرحت أقوال شهود النيابة وشهود الدفاع جانباً من حيث قولهم (إن المميز لم يكن يعلم بأن المجني عليها كانت تمارس الجنس من الخلف مع عشيقها ولم تتطرق المحكمة إلى واقعة أن المميز كان يعامل المجني

عليها معاملة طيبة وكانت تقدم له الطعام والشراب وهو يقوم بطلاء منزل ذويها وطيلة الفترة كان يعاملها معاملة حسنة، وهذا ما تم إثباته من خلال أقوال شهود النيابة).

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما اعتمدت على أقوال المميز الشرطة وأمام المدعي العام التي أخذت منه بعد فترة وجيزة من ارتكابه الفعل، وحيث تم أخذ الإفادة خلال هذه الفترة والتي لم تتجاوز النصف ساعة من وقوع الفعل فإن الإنسان عندما يكون قد ارتكب جريمة قتل مثل هذه الجريمة فإنه يكون فاقداً للتركيز وغير مدرك لما يقول.

٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون وإنزال الوقائع على نص المادة (١/٣٢٨) وأن المميز يتمسك بأن الفعل وقع وليدة اللحظة ولم يكن مرتباً للفعل مسبقاً.

٥- خلا الحكم من أسبابه الموجبة وعدم كفايتها .

٦- محكماتكم صاحبة الصلاحية بنظر هذا الطعن حسب الأصول .

الطلب :-

أولاً:- قبول التمييز شكلاً لوروده ضمن المادة القانونية.
ثانياً:- في الموضوع نقض القرار المطعون فيه ومن ثم تغيير وصف الجرم من القتل العمد خلافاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) إلى القتل القصد خلافاً لأحكام نص المادة (٣٢٦) وإعمال نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات و/أو نقض القرار وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى موشحة بتعليمات محكماتكم ولكم القرار .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتمساً تأييده.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى

أسندت للمتهم :-

تهمتي :-

- ١ - جناية القتل خلافاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات.
- ٢ - جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و٤ و١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر.

بالتدقيق :-

في أوراق هذه الدعوى والبيانات والأدلة المقدمة فيها تجد المحكمة إن واقعتها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن المغدورة هي ابنة عم المتهم وكانت المغدورة على علاقة غرامية مع المدعو حيث قام الأخير بالاعتداء جنسياً على المغدورة وعلم أهل المغدورة بهذا الأمر ولكون المدعو . بقي يلاحق المغدورة تم تقديم شكوى بحقه بموضوع اعتداء جنسي على المغدورة وتشكلت قضية هناك عرض بحقه لدى المحكمة، وقد علم المتهم بموضوع التحرش الجنسي بالمغدورة من قبل المدعو ولم يتم إخباره بأية تفاصيل أخرى من قبل أهل المغدورة، وتم الاتفاق ما بين المتهم وأهل المغدورة أن يقوم بخطبة المغدورة لكي يستر عليها وأن لا يتكلم الناس عنها، وبالفعل تم عقد قرانه على المغدورة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ وبعد ذلك بعدة أيام وقبل واقعة هذه القضية بحوالي خمسة أيام توجه المتهم إلى منزل أهل المغدورة وقام بدهان منزلهم وفي اليوم التالي وأثناء عمله في الدهان خرج أهل المغدورة وبقي هو والمغدورة لوحدهما في المنزل عندها قام بسؤالها عن علاقتها بالمدعو كونه قد سمع بعد خطبته من المغدورة بأيام بكلام يقال من الناس عن هذه العلاقة حيث أخبرته المغدورة بأنها كانت على علاقة غرامية منذ سنة وأنه سبق وأن مارس المدعو الجنس معها وقام بتصويرها وهي عارية من الملابس

عندها غادر المتهم إلى منزله وبقي طوال الليل في المنزل يفكر بالموضوع الذي أخبرته به المغدورة عن علاقتها بالمدعو وفي اليوم التالي الذي صادف يوم خميس لم يتوجه إلى منزل أهل المغدورة لإكمال أعمال الدهان وإنما بقي في المنزل يفكر بموضوع المغدورة نفسه حتى استقر رأيه على قتلها والخلص منها بالمسدس الذي يحوزه وبالفعل وفي اليوم التالي والذي صادف يوم جمعة توجه المتهم من منطقة سكناه في دير علا إلى مدينة عمان/ وسط البلد وقام بشراء سبع طلقات لمسدسه من أجل قتل المغدورة به وعاد إلى منزله وفي اليوم التالي أي يوم السبت بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ وتنفيذاً لما عقد عليه العزم قام المتهم بتعبئة مسدسه بالطلقات النارية وإخفائه تحت ملابسه وحوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً توجه إلى منزل المغدورة ووجدها في المنزل هي ووالدتها حيث طلب منها أن ترتدي ملابسها للخروج معه بحجة التوجه إلى منزل شقيقتها المدعوة وبالفعل خرجت معه وقام بالسير بها في طريق ترابي بعيداً عن أنظار الناس حيث طلب منها التوقف وقام بإخراج مسدسه الذي أعده لهذه الغاية وأشهره على المغدورة وأطلق عليها عيارين ناريتين أصابها أحدهما في رأسها فأسقطها أرضاً وأرداها قتيلة وبعد ذلك توجه إلى المركز الأمني وقام بتسليم نفسه وسلم مسدسه أداة الجريمة حيث ألقى القبض عليه وتم تحليل سبب وفاة المغدورة بكسور عظام الجمجمة وقاعدتها وتلف الدماغ ونزيف الدماغ الداخلي الشديد وما رافق ذلك من نزيف خارجي وكل ذلك من إصابتها بعيار ناري واحد مفرد دخل من يسار مقدمة الرأس وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بالتطبيق القانوني :-

ثبت للمحكمة بأن المتهم قد قام بأفعال مادية تمثلت بإقدامه على إطلاق عيارين ناريتين من مسدسه غير المرخص قانوناً على المغدورة قاصداً قتلها فأصابها أحدهما في رأسها أدى بالنتيجة إلى وفاتها وبالتالي فإن النتيجة الجرمية المتمثلة بوفاة المغدورة كانت نتيجة السلوك الإجرامي الذي أقدم عليه المتهم، وحيث إن المتهم وبعد خطبته من المغدوره بأيام سمع حديث يتداول بين الناس عن علاقة المغدورة بالمدعو وقام بسؤالها عن هذه العلاقة فأخبرته بأنها على علاقة معه منذ سنة وأن ذلك الشخص مارس معها الجنس مرتين وقام بتصويرها وهي عارية من الملابس، وحيث إن المتهم بعد إخبار المغدورة له بذلك أخذ يفكر بهذا الموضوع إلى أن استقر رأيه على قتلها بالمسدس الذي بحوزته وتوجه في اليوم الثالث إلى عمان وقام بشراء عتاد وفي اليوم الرابع قام بحشو

مسدسه بالعتاد وإخفائه تحت ملابسه والتوجه إلى منزل المغدورة واستدراجها من المنزل بحجة التوجه إلى منزل شقيقتها وأخذها إلى طريق ترابي للابتعاد عن أنظار الناس وذلك لتنفيذ ما عقد العزم عليه وهناك قام بإخراج مسدسه وصوبه باتجاه المغدورة من مسافة قريبة وأطلق عليها عيارين ناريتين قاصداً قتلها فأصابها أحدهما في رأسها وأسقطها أرضاً فأرداها قتيلاً، وحيث إن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل العمد وفقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات كون المتهم قد عقد العزم على قتل المغدورة وإزهاق روحها واعدً لذلك عدته وأقدم على هذا الفعل وهو هادئ البال، وإن المحكمة تستدل على توفر سبق الإصرار لدى المتهم من خلال الظروف والدلائل التالية:-

١. خطبة المتهم من المغدوره كونه قد علم بموضوع تحرش المدعو جنسياً بالمغدورة دون معرفة تفاصيل هذا التحرش واتفقه مع أهلها على خطبتها وعقد قرانه عليها من اجل الستر عليها وأن لا يتكلم الناس عنها .
٢. لدى سماع المتهم بأقوال وأحاديث يتداولها الناس حول علاقة المدعو بالمغدورة قام بسؤالها عن هذه العلاقة ولدى علمه بأنها كانت على علاقة مع ذلك الشخص منذ سنة وأنه مارس معها الجنس مرتين وأنه قام بتصويرها وهي عارية من الملابس توجه إلى منزله فوراً .
٣. لدى علم المتهم بموضوع الممارسة الجنسية أعلاه لم يتوجه في اليوم التالي إلى منزل المغدورة من أجل إكمال أعمال الدهان وإنما بقي في البيت يفكر بذلك الموضوع .
٤. توجه المتهم من دير علا إلى عمان/ وسط البلد لشراء سبع طلاقات ناريه لمسدسه وكان ذلك في اليوم الثالث من علمه بموضوع ممارسة المدعو الجنس مع المغدوره .
٥. عدم إخبار أي أحد بما سمعه من المغدورة عن الممارسة الجنسية مع المدعو وإنما بقي محتفظاً بذلك لنفسه حتى استقر رأيه إلى قتل المغدورة والخلاص منها وترتيب الطريقة وكيفية قتلها .
٦. توجه المتهم في اليوم الرابع من تاريخ واقعة هذه الدعوى إلى منزل المغدورة وأخذها من المنزل واستدراجها إلى طريق ترابي بعيداً عن أنظار الناس وذلك لتنفيذ ما عقد العزم عليه حيث اخرج سلاحه الناري الذي كان قد قام بتعبئته بالعتاد وإخفائه

تحت الملابس ومن ثم تصويبه من مسافة قريبة باتجاه رأس المغدورة وأطلق النار عليها وقتلها .

فكل هذه الدلائل تؤكد للمحكمة بأن المتهم اقترف جريمته عن سبق إصرار وتصميم وهو هادئ البال كونه قد فكر ودبر لكيفية قتل المغدورة وبالتالي فإن هذه الأفعال تشكل كافة عناصر وأركان جناية القتل العمد وفقاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات ويقتضي تجريمه بها .

أما بالنسبة لجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة للمتهم وحيث ثبت للمحكمة بأن المتهم كان يحوز على سلاح ناري عبارة عن مسدس غير مرخص قانوناً فإنه يقتضي إدانته بهذه الجنحة.

أما بخصوص البيانات الدفاعية المقدمة من المتهم وما ورد في إفادته الدفاعية والدفوع المثارة من قبله.

فإن المحكمة تجد ما يلي :-

أولاً:- بالنسبة للبيانات الدفاعية وما ورد في الإفادة الدفاعية .

فإن المحكمة تجد بأن المتهم وفي إفادته الدفاعية ذكر بأنه كان يحمل المسدس في كل الأوقات كون أن المنطقة التي يقطنها موحشة وبها سرقات، وقد تم بينات شخصية لإثبات ذلك، وحيث إن المحكمة تجد إن المتهم كان يحوز مسدساً ولكن وحسب اعترافه الصريح والواضح وأقواله الشرطية والتي عولت عليهما المحكمة في بناء حكمها بأنه قد قام بالتوجه إلى عمان وشراء العتاد لمسدسه من أجل إعداد وتجهيزه لقتل المغدورة وأن حمله للمسدس المجهز بالعتاد بتاريخ واقعة هذه الدعوى كان لغايات قتل المغدورة وليس من أجل الدفاع عن نفسه وعن ماله كما يدعي في الإفادة الدفاعية وبالتالي فإن ما ورد في الإفادة الدفاعية البينة الشخصية لإثبات ذلك غير منتج في نفي التهمة عنه ولا تعول المحكمة عليه هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البينة الدفاعية الخطية تثبت بأنه يوجد قضية جنائية بموضوع هتك العرض منظورة لدى محكمة الجنايات الكبرى بحق المدعى . والمجني عليها في هذه القضية المغدورة وفق ما توصلت إليه محكمتنا في الواقعة الثابتة .

ثانياً: - بالنسبة للدفع المثارة من قبل المتهم والتي تتعلق بأن المتهم كان في حالة
سورة غضب شديد عندما أقدم على قتل المغدورة .

وبالرجوع إلى أحكام المادة (٩٨) من قانون العقوبات، فإن المحكمة تجد بأنه يشترط
لاستفادة الفاعل من سورة الغضب توافر الشروط التالية :-

١. وقوع عمل غير محق .

٢. أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة أتاه المجني عليه .

٣. أن يسبب العمل غضباً شديداً للفاعل .

٤. وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

وقد استقر قضاء محكمة التمييز على أن سورة الغضب الشديد تنتاب الفاعل عند وقوع
الفعل ويجب أن تؤثر عليه تأثيراً عنيفاً تفقده في تلك اللحظة شعوره وتمالك نفسه أو
رباطة جأشه بحيث لا يعود قادراً على السيطرة عليها ويختل تفكيره ويفلت منه زمام
أمره.

وحيث إن واقعة هذه القضية قد حصلت بعد أربعة أيام من علم المتهم بواقعة الممارسة
الجنسية للمغدورة من قبل المدعو ، حيث إن المغدورة أخبرت المتهم بهذه
الواقعة وكان يوم الأربعاء وفي اليوم التالي بقي يفكر بهذا الموضوع إلى أن استقر رأيه
على قتلها وفي اليوم التالي أي يوم الجمعة توجه إلى عمان وقام بشراء العتاد للسلاح
الناري وفي يوم السبت توجه إلى منزل المغدورة وقام باستدراجها خارج المنزل إلى
مكان بعيد عن أنظار الناس وقام بقتلها وفقاً لما بيناه آنفاً ، وحيث إن أركان وعناصر
سبق الإصرار متوافرة في فعل القتل وبالتالي فإن الحادث لم يكن آني نتيجة سورة غضب
شديد وذلك لأن أحكام وشروط سورة الغضب الشديد وفق أحكام المادة (٩٨) من قانون
العقوبات المذكورة أعلاه لا تستقيم بوجود سبق الإصرار الأمر الذي يقتضي معه رد هذا
الدفع .

وعليه وسنداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم ،

بجناية حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد

(٣ و٤ و١١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة (١١/د) من القانون

ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري (المسدس) المضبوط .

٢. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل خلافاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات .

العقوبة

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالإعدام شنقاً .
ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المتهم من قبل والدة المغدورة وأشقائها والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية، لذا قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات إبدال العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح الحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم ومصادرة السلاح الناري (المسدس) المضبوط محسوبة له مدة التوقيف وتضمنه نفقات المحاكمة .

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

عن السبب الأول المنصب على تخطئة المحكمة عندما ذهلت عن طلب المميز بتغيير تكييف الجرم من القتل العمد إلى القتل القصد وإعمال نص المادة (٩٨) من قانون العقوبات حيث أتت المجني عليها فعلاً غير محق وعلى جانب من الخطورة أوجد المميز في حالة هيجان وثورة غضب.....

وفي ذلك نجد إن جرم القتل مقترناً بسبق الإصرار متوفراً في هذه القضية- ذلك أن المتهم وبعد خطبته من المغدورة سمع من الناس عن علاقتها بالمدعو وقام بسؤالها عن هذه العلاقة فأخبرته إنها كانت على علاقة غرامية منذ سنة وأن ذلك الشخص مارس معها الجنس مرتين وقام بتصويرها وهي عارية من الملابس - وبعدها أخذ المتهم وحسب اعترافه بالتفكير بالموضوع إلى أن استقر رأيه على قتلها بالمسدس

الذي بحوزته حيث توجه في اليوم الثالث إلى عمان وقام بشراء عتاد للمسدس وفي اليوم الرابع قام بإخفاء المسدس تحت ملابسه والتوجه إلى منزل المغدورة واستدراجها من المنزل بحجة الذهاب إلى شقيقتها وأخذها إلى طريق ترابي للابتعاد عن أنظار الناس وذلك تنفيذاً لما عقد العزم عليه وهناك قام بإخراج المسدس وصوبه باتجاه رأس المغدورة من مسافة قريبة وأطلق عليها عيارين ناريين قاصداً قتلها فأصابها برأسها وسقطت أرضاً حيث فارقت الحياة على الفور- ومن ظروف الدعوى وملابساتها فإن سبق الإصرار ثابت في هذه الدعوى كون المتهم اقتترف جريمته وهو هادئ البال وفكر جيداً ودبر الأمر لكيفية قتل المغدورة وبالتالي فإن أفعاله تشكل بالتطبيق القانوني القتل العمد وفقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات كما توصلت إلى ذلك محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه .

وبخصوص الاستفادة من أحكام المادة (٩٨) من قانون العقوبات فإنه يشترط للاستفادة من أحكام هذه المادة في حالة سورة الغضب الشروط التالية :-

١- وقوع عمل غير محق .

٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة أتاه المجني عليه.

٣- أن يسبب العمل غضباً شديداً لدى الفاعل .

٤- وقوع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

وبالتالي فإن شروط تطبيق أحكام هذه المادة على ضوء الواقعة الجرمية آنفة الذكر غير متوفرة في هذه الدعوى ذلك أن الحادث لم يكن أنياً نتيجة سورة غضب وأن أحكام وشروط سورة الغضب الشديد وفق أحكام المادة المذكورة لا تنفق ولا تستقيم مع سبق الإصرار مما يستوجب رد هذا السبب.

عن باقي الأسباب وتنصب على تخطئة المحكمة بالاعتماد على أقوال المميز الشرطية وأمام المدعي التي أخذت منه بعد فترة وجيزة من ارتكاب الفعل.

ورداً على ذلك أن الأقوال الأولية المأخوذة أمام الشرطة وأمام المدعي هي الأقوال الأقرب إلى الحقيقة والواقع وليست عرضه للتحريف والتأويل وتعتبر بينة قانونية صالحة لبناء حكم عليها ما دام أن المتهم مدركاً لأقواله وأفعاله وسرده تفاصيل الواقعة الجرمية

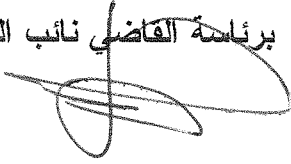
كما ارتكبتها مما يستوجب رد هذه الأسباب وكون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن التمييزي فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً وفقاً لمقتضيات المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وحيث جاء الحكم مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولم يرد عليه أي سبب من الأسباب التي توجب نقضه المنصوص عليها بالمادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه حري بالتأييد .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٠/٢/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

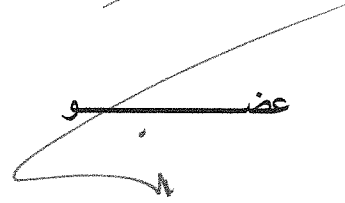
نائب الرئيس

عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق/ أ. ك

